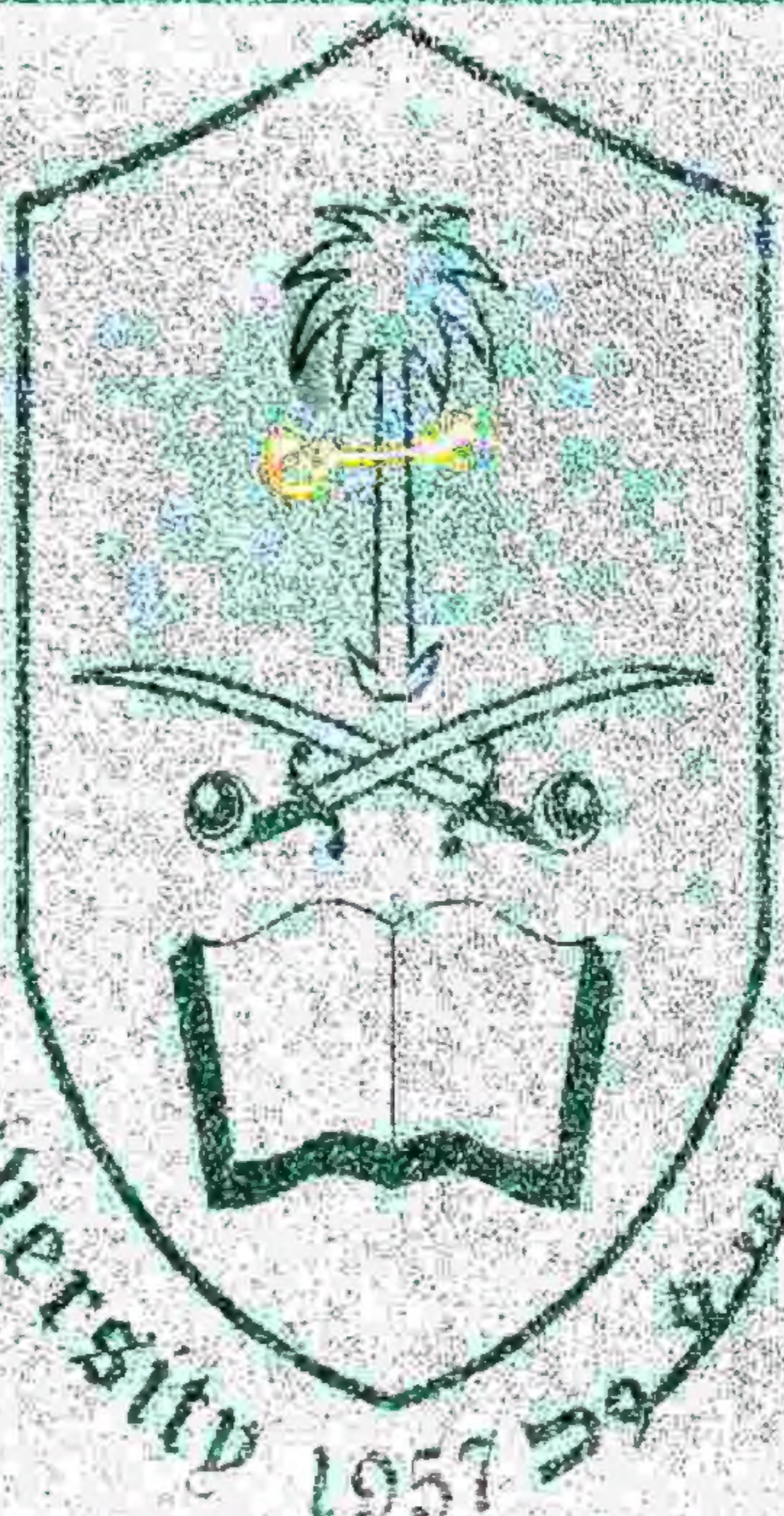


UNIVERSITY OF SINGAPORE



UNIVERSITY OF SINGAPORE

1957

UNIVERSITY OF SINGAPORE

APR 1957

٠٨٢
م

(رسالة في بيان الكبائر والصغائر من الذنوب)

بخط أحمد بن علي ١٢٥٠ هـ .

٦ ق ١٩ س ٥ ر ١٩ x ١٢ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١ - ٦) ، خطها تعليق

١٣٦٨
م

١- أصول الدين ١- الناسخ ب - تاريخ النسخ .

٠٨٢
م

(رسالة في التصوف) ، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد

ابن سابق الدين الخضير السيوطي ، جلال الدين

(٨٤٩ - ٩١١ هـ) . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري
تقديرا .

٣ ص مسطرتها مختلفة ١٩ x ١٢ سم

١٣٦٨
م

نسخة ناقصة ، ضمن مجموع (ص ١١ - ١٣) ، خطها تعليق

الاعلام ٤ : ٧١ ، هدية المارفين ١ : ٥٣٤

١- التصوف ، فلسفة اسلامية في المصور الوسطى أ -

الجلال السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي

بكر - ٩١١ هـ بد تاريخ التسخ .

حق هدر ناکو
 هم ز غلام و غفایه
 انفاقین

مجموع

تصنیف از کاتبان
 و نویسندگان
 و کاتبان
 و کاتبان

مجموع



مجموع

مکتبہ جامعہ البرهان - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب: مجموع نیکو کتاب
 تاریخ: ۱۲۶۸
 شماره: ۱۲۶۸
 شماره: ۱۲۶۸
 شماره: ۱۲۶۸

الباطل كذا كذا ثم الملك الاغنياء والتكلم بالاجبية والزيادة والافراط في المباح ومنها
التشغير في الكلام بالتشويق وتكلف السجع والقصاحة والتضيق فيه والتشوش والسب
وزيادة اللسان والافراط في المزاج واختلاس السمع والتهاون بحسن الحديث والافراط
وخلط الوعد قاصده والغضب بغيرانها كحرمة الدين وضعف الحمية كالتهاون بترك
الخصم المتعرض لحرمة وعرضه وما خيل لكونه واجب من اول سببه الامكان ولكن المتقوى في الفناء
الكبرى ان الفتوى على سقوط العدة انما يدخل على انه من الكفاية وترك الحماقة استغفارها بها
وشغل الطريق بوقوف اوسع او شر او بالتعصب والحد احسن وقول مسلم لذي ياكافر
اذا كان يتاخر به والدعاء بمقود العزم من ريبك كمن فلان حدها فاذا علم حجة
علم حد الصغيرة اختلف العلماء في حد الكبيرة فقال الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني وتبعه السكيتي كل
ذنب ونفيا الصغار نظر الى عظمة الذنوب وشدة عقابه وضعفه بآية ان تجنبوا كبارهم
عنه تكفر عنكم سيئاتكم الاية قال ثم الشيخ الرافعي هم الى ترجيح ما اسيل وقيل هي ما فيه حد ويرى
كثير من السامعي نص الشارع ما كونه من الكفاية وليس فيها حد كمال الزهراء ومال اليم والفرار من الزحف
والعقوبات وبهت المومن والتفريق بناء على ان ليس هذا لانه عقوبة مقدرة لله تعالى فخرج الصغار
لانه للعبد ولهذا قال في الخلاصة والحق بالمال باخذوا به وقيل ما فيه حد او قتل ويرد عليه كل ما فيه الا
الافق وقال اكثر الفقهاء هي ما يؤخذ عليه مخصوص في الكتاب السنة ورجح بعض الفقهاء
الاخرون كما ذكره عند تفصيل الكفاية ويرد عليه انهم لم يروا النية للصغيرة من الصغار
وردد وعندها وكذا كثير وفي جمع الجوامع والاختار وفاقا لتمام احوال كل جريمة توزن بقلة
الكرامة تركها بالدين ودرجته الدنيا انتهى ويرد عليه انه شامل للصغار الخمسة نعم هو
اشمل ما يقيد وقيل ما امر عليه العبد من المعاصي هو كبيرة وما استغفر عنه هو صغيرة

الباطل كذا كذا ثم الملك الاغنياء والتكلم بالاجبية والزيادة والافراط في المباح ومنها
التشغير في الكلام بالتشويق وتكلف السجع والقصاحة والتضيق فيه والتشوش والسب
وزيادة اللسان والافراط في المزاج واختلاس السمع والتهاون بحسن الحديث والافراط
وخلط الوعد قاصده والغضب بغيرانها كحرمة الدين وضعف الحمية كالتهاون بترك
الخصم المتعرض لحرمة وعرضه وما خيل لكونه واجب من اول سببه الامكان ولكن المتقوى في الفناء
الكبرى ان الفتوى على سقوط العدة انما يدخل على انه من الكفاية وترك الحماقة استغفارها بها
وشغل الطريق بوقوف اوسع او شر او بالتعصب والحد احسن وقول مسلم لذي ياكافر
اذا كان يتاخر به والدعاء بمقود العزم من ريبك كمن فلان حدها فاذا علم حجة
علم حد الصغيرة اختلف العلماء في حد الكبيرة فقال الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني وتبعه السكيتي كل
ذنب ونفيا الصغار نظر الى عظمة الذنوب وشدة عقابه وضعفه بآية ان تجنبوا كبارهم
عنه تكفر عنكم سيئاتكم الاية قال ثم الشيخ الرافعي هم الى ترجيح ما اسيل وقيل هي ما فيه حد ويرى
كثير من السامعي نص الشارع ما كونه من الكفاية وليس فيها حد كمال الزهراء ومال اليم والفرار من الزحف
والعقوبات وبهت المومن والتفريق بناء على ان ليس هذا لانه عقوبة مقدرة لله تعالى فخرج الصغار
لانه للعبد ولهذا قال في الخلاصة والحق بالمال باخذوا به وقيل ما فيه حد او قتل ويرد عليه كل ما فيه الا
الافق وقال اكثر الفقهاء هي ما يؤخذ عليه مخصوص في الكتاب السنة ورجح بعض الفقهاء
الاخرون كما ذكره عند تفصيل الكفاية ويرد عليه انهم لم يروا النية للصغيرة من الصغار
وردد وعندها وكذا كثير وفي جمع الجوامع والاختار وفاقا لتمام احوال كل جريمة توزن بقلة
الكرامة تركها بالدين ودرجته الدنيا انتهى ويرد عليه انه شامل للصغار الخمسة نعم هو
اشمل ما يقيد وقيل ما امر عليه العبد من المعاصي هو كبيرة وما استغفر عنه هو صغيرة

اي

وحاصل ان الكبيرة كل ذنب لم ينس منه والصغيرة كل ذنب ثابت وبر عليه انه
يقبض اذا فعل صغيرة ولم ينس منها ولم يباود ان تكون كبيرة وليس كذلك وقيل
كانت مغفرة مثل مغفرة شيء من المنصوص عليه في الحديث فهو كبيرة واختلفوا
عند السلام ولا يخفى ما فيه من الابهام وقال في الكفاية والحق انها اسمان اصنافان لا فرق
بينهما فكل منسية اضيفت الى ما فوقها فهي صغيرة وان اضيفت الى ما دونها فهي كبيرة انتهى
قال العيني والزملي ان الاول وجه ويرى عليه انه مخالف لقوله ان تجنبوا الكبائر ما تنهون عنه فكم
عنكم سياكم فانها افادت كباير وصغائر فان كانت كلها كبائر فما الذي يكفر فان كانت
كلها صغائر فما الكبائر التي تجتنب فان قيل المراد بالكبائر التي فيها جزايات الكفر كما قاله
الفتاوى في شرح العقائد قلت لا يصح لانه يلزم فيه انه اذا اجتنب انواع الكفر كفره ما عدا
بعضه عليه ان هو لم يكفر عند القتل والزنا باحتساب الكفر ولا قابل به وفي العناية من بعضهم
الكبيرة ما كان حرام لعينه انتهى ويرى عليه كثير مما حرم لغيره كهت الموت والفرار من الرجع
للسركوة المسلمين والزنا لصيانة الانساب وشرب الخمر لصيانة العقول وقيل
ما ثبت حرمة بعض القرآن الكريم كذا في فتح القدير ويرى عليه خروج كثيرة منها ثبت من السنة
ونقله عن خواهر زاده انها ما كان حراما محضاً في الشرع فاحتمل كالدلالة او شرع عليه فوجه
محتمل في الزنا بالحد او الوعد بانائه في الآية انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية
الاصح ان الكبيرة ما كان مستغنياً بين المسلمين وفيه تنكح حرمة الله تعالى والدين وهو يقول
من اكلوا مني واما حد العبد لله فقال في التحرير ملكة تحمل على ملزمة التقوى والردة
وسقط ادلاها ترك الكبائر والاصرار على الصغائر وما يحل بالمرءة انتهى وقال في
فتح القدير وفيه الفتاوى الصغرى العدل من يكتسب الكبائر كلها حتى لو اكل كبيرة

عداها وفي الصغائر العبرة بالعلية فتصير كبيرة حسن ونقل من اداب العاصي للخصاف و
عليه القول انتهى وفيه واحاصل ان ترك المروة سقط للعدالة وقيل في تعريف المروة ان
لا يات في الاثبات ان ما يقدر منه ما يتجسس من مرتبة الالفضل وقيل الست الحسن وحفظ الحسن وتجنب
السخط والجنون والارتفاع من كل خلق والسخط رقة العقل من قلوبهم فوجب تحيف او كان قسماً للنزول انتهى
ومن الخجب ما في الخبر من تعريف الكبيرة ان احبها بمثل ذلك ما عدا ما كان مستغنياً
بين المسلمين وفيه تنكح حرمة الله والثاني ان لا يدر في مائدة المروة والكرم فكل فعل يفضي الى
الكرم فهو كبيرة والثالث ان يكون مخرجاً عن المأمر والنهي فانه جعل ما يحل بالمرءة كبيرة وليس جميع
بعض ما يحل بها مباح وبعضها صغيرة وبعضها كبيرة وليس برأيه وفي التحريم وما يحل بالمرءة صغائر
على خمسة عشرة القوة واستراط الاجرة على الحديث وبعض مباحات مثلها كالاكل في السوق والبول في الطريق
والافراط في الخراج المغني الاستخفاف ومجبة الاراذل ولا استخفاف بالناس وفي ابا جعفر النظر و
تعالى الخوف الدنية كالحياكة والصياغة والسب الفقه قبا ونحوه واللعب بالتمام انتهى وفي جعل البول
في الطريق في المباحات نظر لان المراد منه كيف حوزة بمرائى الناس كمرح به في فتح القدير لا ان يري
البول على الطريق لضرورة خروج التستر وذكر في ما يحل بالمرءة المشي بالزوايل فقط ودرج عند الناس وكشف
الرجل في موضع اليد عند خضه وسوء ادب ومصارعة الشيخ لادراكه قال ولا تقبل شهادته ^{وان}
الخاص والخاص في كماله والسخره لا خلاف انتهى وقد ذكر في العباب جملة منه واما المروة
فهي تسمى امرأته بغيري مثلاً ما واما ما كانا فرداً شهادته تاركها كالمس فقير قبا وقلنسوة ويزوري فيها
حيث لم يبق مثل ذلك او لبس ثياباً بغير جمال او لبس جمال ذنب بالمرءة وكوبه بغيره ^{ان}
وعرف في السوق وجعل نفسه شحكة او مشي من لا يليق به في السوق مكتوف الاربعين والبدن
والكل غير سوي في السوق وشرب من مشاية لا عليه جوع او عطش والاكل والبول على الطريق

في كتابه فقال الحق بالبر ليس بعدل ولا فاسق اربع عشر اعنى العلم على ان العدد المذكور في حديث الكبار ليس هو
 بتعدد السنين اذ انما المقصود به ذلك اذ قال ابن عباس ^{عليه السلام} انها الى السبعين اقرب وقال سعيد بن جبير الى السبعين اقرب انما
 اصناف انواعها اثنى عشر على الشيخ ابو الليث السمرقندي فاقول ان كتاب الازم من اصنافها ثمانية عشر وكتب عنه
 كثير من الفقهاء وفي كتاب الشهادات والمعتمد عندنا انه لا مواخذة عليه مجوده الا ان ضمن وزعم عليه فقصيرة او
 تعدى منه اضطرار الخبير قول او فعل فكثيرة روى الديلمي في الفردوس شهادته اسمين بعضهم على بعض جائزة و
 لا تجوز شهادته العلماء بعضهم على بعض لانهم حصة انتهى السادس عشر ان الصغار التي قد هناء انما تكون صغيرة
 لغوا كان مستعظا لغيرها فانما هي مقامها اما اذا فعلها بها وبابها فانها تصير كبيرة كما ذكره الغزالي في الاحياء
 السابع عشر ان الاستخفاف بالصغيرة كذا اذا ثبت اجتمع عليها بدليل قطعي الثامن عشر في هذا الامر
 الصغيرة فالجواب انها غلبة المعاصي على الطاعات وهو معتد كما قدمناه في هذا العدالة وقيل الموطنة
 على صغيرة من نوع او انواع وقيل تكراراً منه تكرار الشئ قبله مبالاة بدريته اشعاراً بالكتاب الكبيرة
 كذا اذا وجدت منه انواع من الصغائر شئ مجموعها بالشرع او في الكبار ورجحه بعضهم وقيل ان يفعلها من
 ان يعود معها اليها التاسع عشر ان كل من قال كل ذنب هو كبيرة فعليه الصغار كما قدمنا لا يقول بان كل ذنب
 يسقط العدالة وانما اخذت في الاطلاق والتسمية كذا في درر اللوامع العشر من كل ما ذكره من انما هو من
 الصغائر كما استفيد ذلك من تعدادها الحادي والعشرون ذكر في اصلاح الايضاح ان ^{الكتاب} ^{الكتاب} ليس كبيرة
 وهو متفق عليه لانه معدود منها في الحديث الصحيح وروى الديلمي في الفردوس ان شرب الخمر راس الكبار و
 ام الخبائث ومن قال كل ^{الكتاب} ^{الكتاب} انتهى الثاني والعشرون في التوبة وهي الذم على المعصية من
 انها معصية والعزم على عدم العود الى مثلها وتقصير الاقلال عنها ورد المظالم الى الله عند الامكان وتجاوزها
 في عدم من العبادات ولما قيدنا بالحيشة المذكورة لان الذم على فعلها من حيث انها ضارة لبدنه او مغلطة
 لاله ليس توبة وفيها مسائل الاولى تعيم التوبة مع الامرار مع ذنوب اخرى الثانية التوبة
 فرعية على الفور صغيرة كانت او كبيرة الثالثة تصح التوبة من الذنوب ولو بعد نقضها مراراً
 الكبيرة لا كفراً الا التوبة واما الصغيرة فلها كفرات كثيرة ورد لها سنة منها الصلوات الخمس والجمعة
 وصوم رمضان والاستغفار واجتباب الكبار على احد الوكيلين اثنى عشرة قبول التوبة من الكفر
 تطيع اتفاقاً ومن معاصي كذا عندنا قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات

[illegible]

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>